الصباح الاقتصادية
16
العدد 1810 - السنة السادسة
الاحد 15 جمادى الأولى 1435 - الموافق 16 مارس 2014
Sunday 16 March 2014 - No.1810 - 6th Year

استمرار تراجع معدلات التداول

«الأولى»: البورصة أغلقت تعاملاتها على أداء متذبذب

■ المؤشر الرئيسي غير من مساره الهبوطي في منتصف تعاملات الأسبوع الماضي بعد أن دعمت الاسهم القيادية المؤشر الرئيسي الذي ارتفع 0.4 في المئة

■ غياب المحفزات الاستثمارية أدى الى تخفيض مستويات السيولة بعد أن سجلت أدنى مستوى لها خلال عام ونصف العام إذ بلغت القيمة المتداولة 11 مليون دينار

■ المستثمرون الرئيسيون أبدوا حذرا واضحا لناحية ضخ الأموال في أسهم جديدة أو زيادة استثماراتهم بمعدلات أعلى من المنوال العادي

■ مديرو الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية من الواضح انهم يتحفظون على الدخول في أوامر غير محسوبة المخاطر وسط حركات المضاربين

البورصة أغلقت تعاملاتها على أداء متذبذب

■ المتعاملون ما زالوا يتوخون الحذر مع غياب المحفزات الرافعة لمعدلات الثقة وتنامي سعي بعض المستثمرين الى جني الارباح أو تقليص الخسائر

قال تقرير اقتصادي متخصص ان سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» اغلق تعاملات الاسبوع الماضي على انخفاض بعد أداء متذبذب قاد المؤشر الرئيسي الى تراجعات حادة تعرض لها خلال تعاملات جلسة الخميس بواقع 110 نقاط.

وأضاف تقرير شركة «الاولى» للوساطة المالية الصادر امس ان سوق الكويت للاوراق المالية اغلق على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 49.1 نقطة بينما ارتفع المؤشران الوزني و «كويت 15» بواقع 0.68 نقطة و 5.86 نقاط على التوالي.

وأوضح ان معظم المتعاملين وبمقدمتهم صناع السوق ما زالوا يتوخون الحذر مع غياب المحفزات الرافعة لمعدلات الثقة وتنامي سعي بعض المستثمرين الى جني الارباح او تقليص الخسائر في حين فضل المتداولون الافراد تراجع نشاطهم متأثرين بالمخاوف من العقوبات الرقابية التي تفرضها هيئة أسواق المال كما تم بشكل ملحوظ أخيرا ضد بعض المتعاملين.

وذكر ان غياب المحفزات الاستثمارية أدى الى تخفيض مستويات السيولة بعد ان سجلت أدنى مستوى لها خلال عام ونصف العام في جلسة يوم الاربعاء الماضي اذ بلغت القيمة المتداولة 11 مليون دينار كويتي.

وبين انه مقابل عمليات التذبذب التي استمرت بتوجيه حركة المؤشرات برز خلال تعاملات الاسبوع الماضي نشاط على اسهم بعض المجاميع الاستثمارية في وقت اتسم جزء كبير من تعاملات الاسبوع بالهدوء مقابل عمليات بيع ملحوظ على بعض الاسهم بعينها.

ولفت تقرير «الاولى» الى ان المستثمرين الرئيسيين ابدوا حذرا واضحا لناحية ضخ الاموال في اسهم جديدة أو زيادة استثماراتهم بمعدلات أعلى من المنوال العادي ملاحظا استمرار تراجع معدلات التداول في البورصة اخيرا «ولا يعود ذلك الى أي اعتبارات فنية قد تغير من مجريات التداول».

وقال إن مديري الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية من الواضح انهم يتحفظون على الدخول في أوامر غير محسوبة المخاطر وسط حركات المضاربين خصوصا مع تحركات بعض المضاربين الرئيسيين التي اسهمت في ابطاء نشاط التداولات.

وذكر ان المؤشر الرئيسي غير من مساره الهبوطي في منتصف تعاملات الاسبوع الماضي بعد أن دعمت الاسهم القيادية المؤشر الرئيسي الذي ارتفع 0.4 في المئة مع اقبال صناديق محلية على تجميع شريحة من الأسهم التي تتمتع بفرصة لاستثمارها لانخفاض قيمها الحقيقية عن قيمها السوقية.

وقال تقرير «الاولى» ان صناع السوق تحركوا بشكل ملحوظ في جلسة الثلاثاء الماضي على الأسهم الثقيلة بينما تراجع نشاط المستثمرين الافراد على الاسهم الصغيرة وهو ما عكسته مستويات السيولة الموجهة نحو الاسهم الرئيسية.

وكانت أسهم مؤشر «كويت 15» قد استحوذت على نحو 40 في المئة من السيولة المتداولة في سوق الكويت للاوراق المالية في جلسة الثلاثاء الماضي البالغة 23 مليون دينار وسط عمليات شراء نشطة شهدتها تلك السلع منذ بداية الجلسة.

خلال «ملتقى الكويت الاستثماري الثالث»

مال الله: أهمية المشروعات الصغيرة بنمو العجلة الاقتصادية

اكد المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية النمو للعجلة الاقتصادية مبينا ان تلك المشروعات ليست مستحدثة على السوق بل كانت مطروحة في الثمانينات حيث كانت عنصرا اساسيا لتعزيز القدرة التنافسية في الاسواق.

وقال الدكتور مال الله في كلمته في «ملتقى الكويت الاستثماري الثالث» امس ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت محركا اساسيا للنمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم مبينا ان المشروعات الصغيرة ليست نوعا من الترف و لا ينبغي النظر اليها الا من خلال كونها مكونا أساسيا للاقتصاد الوطني.

واستعرض بعض التحديات التي تواجه هذه المشروعات ومنها اوضاع المالية العامة و سوق العمل والقدرة على الاصلاحات الاقتصادية و هيمنة النشاط الحكومي على الاقتصاد وغياب دور القطاع الخاص المنوط به.

وذكر ان الشباب الكويتي يمثل 70 في المئة من الكويتيين ويعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد لذا ينبغي امتلاك فلسفة واضحة لعمل المشروعات الصغيرة وإيجاد سياسة واضحة وتوفير بيئة استثمارية جيدة للاستفادة من قدراتهم مضيفا ان المعهد تقدم بمبادرة خاصة تعزز المحور الثقافي وتبني القدرات الوطنية كما تعمل على ادارة الحاضنات للمبادرين الشباب.

من جهته دعا مدير ادارة المشروعات الصغيرة في «برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة» فارس العنزي الى ترتيب فرص استراتيجية لاستثمار طاقات الشباب مضيفا ان المشروعات الصغيرة تحتاج الى اصلاح الخلل في هيكل سوق العمل حيث يبلغ عدد الكويتيين في القطاع الحكومي 96 في المئة في حين يعمل في القطاع الخاص 4 في المئة.

وذكر ان 85 الف كويتي يعملون في القطاع الخاص مبينا ان المشروعات الصغيرة تعتبر الحل السريع لمشكلة الكويت الاقتصادية في سوق العمل.

ودعا الى خلق المزيد من فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بمخرجات التعليم وتغير نوعية وثقافة الشباب الكويتي من جانب الجهات ذات الاختصاص.

من جانبه قال عضو «الصندوق الكويتي للمشاريع الصغيرة» داوود معرفي ان الصندوق سيوفر وفقا للقانون مميزات سيستطيع المبادر الاستفادة بها مبينا انها تكمن في توفير الاراضي والمساهمة في الدورة المستندية وتوفير الحاضنات وتأهيل المبادرين ودراسات الجدوى والاعفاء الجمركي.

من جهته اكد الوكيل المساعد لقطاع الشباب في وزارة الدولة لشؤون الشباب فواز الحصينان اهمية الدور الذي تقوم به الوزارة منذ مرسوم تأسيسها مؤكدا انها تهدف الى رفع القدرة التنافسية عند الشباب.

وأضاف ان المشروعات الصغيرة والمتوسط في امس الحاجة الى الواقعية وتقديم الحلول المنطقية القابلة للتطبيق وان ذلك لن يأتي من دون الاهتمام بالقوة الوطنية وقدرة الابتكار داعيا الى تعزيز الثقافة ووضع الدراسات التوضيحية لتحديد مكامن الخلل مع الجهات ذات الصلة.

وفي الجلسة الثانية من الملتقى التي عقدت بعنوان «تطلعات وتحديات المبادرين في المشروعات الصغيرة» تحدث المبادرون عن تجاربهم الشخصية في المشروعات الصغيرة وعما اذا كانت بديلا عن الوظائف الحكومية في الكويت وعن تطلعات وتحديات مشروعاتهم في ضوء ازمة مالية اثرت على العائد من مشروعاتهم منذ عام 2008.

وقال المبادر محمد العنجري الذي انشأ مصنعا خاصا في شرق اسيا لملابس خاصة كويتية ان الامر تطلب منه توظيف عدد من العاملين هناك وتسويق منتجاته في شرق اسيا ومنها الى العالم الا ان الازمة العالمية لم تمهله فاودت بكامل استثماراته هناك فاغلق المصنع.

واضاف انه عاد من جديد ليعمل في السوق الكويتي فوجد دعما من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن الجهات الحكومية بشكل عام مضيفا انه صار حاليا بعد اربع سنوات يملك اربعة فروع لإنتاج الملابس وخمسة فروع للمطاعم وهو ما يعني ان التصميم على النجاح يمكن ان يتغلب على المصاعب مادام هناك دعم من الدولة.

من جهته قال المبادر احمد الحزامي انه في البداية يكون العمل لدى الحكومة او القطاع الخاص اكثر جدوى ماديا وبمرور الوقت يزداد عائد المشروعات الصغيرة مضيفا انه استطاع رغم الصعاب التي واجهته تحقيق نجاح في مشروعاته والانطلاق الى دول الخليج اضافة الى توطين رؤوس الاموال في الكويت واستثمار جزء منها في دول الخليج.

يذكر ان الملتقى الذي يستمر يومين سيناقش غدا موضوعات منها دور الكويت كمركز مالي وتجاري بين البنية التحتية لقطاع الاستثمار وجاذبية الكويت الاستثمارية واسس وقواعد الاستقرار الاقتصادي و الاستثمارات النفطية ومشتقاتها في الكويت.

«إعمار» تخطط لطرح 25 في المئة من مراكز التسوق للاكتتاب

أعلنت «إعمار العقارية»، امس عن خططها لإدراج شركة مراكز التسوق وتجارة التجزئة التابعة لها، وهو ما سيشكل أحد أضخم عمليات الطرح العام في المنطقة منذ عام 2008.

وتعتزم «إعمار» إدراج نسبة تصل إلى 25 في المئة من راس مال «مجموعة إعمار لمراكز التسوق» من خلال طرح ثانوي للاسهم وذلك بحسب ظروف السوق. ويتوقع أن تتراوح قيمة حصيلة بيع 25 في المئة من «مجموعة إعمار لمراكز التسوق» بين 8 إلى 9 مليارات درهم «أكثر من 2 – 2.4 مليار دولار» سيتم استخدام أغلبها في توزيع أرباح على المساهمين.

شركة «إعمار العقارية»

وقد سجّلت «إعمار» في قطاعي مراكز التسوق وتجارة التجزئة إيرادات بقيمة 2.837 مليار درهم إماراتي «772 مليون دولار» للعام 2013، بزيادة قدرها 20 في المئة مقارنة بإيرادات العام 2012. كما ارتفع إجمالي الأرباح التشغيلية لأنشطة المراكز التجارية وتجارة التجزئة إلى 2.232 مليار درهم إماراتي «608 مليون دولار» مقارنة بإجمالي الأرباح التشغيلية المحققة في 2012 والبالغة 1.856 مليار درهم «506 مليون دولار».

وقال محمد العبار، رئيس مجلس إدارة «إعمار العقارية»: «لا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي لطالما كانت رؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة المنطلق الذي يمضي بنا قدما نحو المزيد من النمو والنجاحات التي رسخت المكانة الاستثنائية التي تحظى بها علامة 'إعمار' التجارية. ويعبّر الإدراج المقترح لمجموعة إعمار لمراكز التسوق وتجارة التجزئة، وتوزيع حصيلة بيع الأسهم كارباح نقدية، عن عمق التزامنا تجاه مساهمينا بمن فيهم حكومة دبي وتقديرنا العميق لهم على دعمهم المستمر للشركة منذ تأسيسها في عام 1997».

وأضاف العبار: «لقد وضع المساهمون على مر السنين ثقتهم الكبيرة باستراتيجيتنا التطويرية التي تقوم على تنويع قطاعات الأعمال وتوسيع النطاق الجغرافي لعمليات الشركة، حيث قمنا باستثمار الإيرادات المحققة في تطوير الأداء وضمان إثراء قيمة استثمارات المساهمين على المدى الطويل. واليوم، تسجل عملياتنا في قطاع مراكز التسوق وتجارة التجزئة أداءً قوياً يرتكز بدوره على النمو الاستثنائي الذي تحققه دبي على كافة الأصعدة، وسمعتها كمحور عالمي في قطاعات الأعمال والترفيه».

«زين السعودية» تفوز بصفقة العام 2013 في الشرق الأوسط

أعلنت مجموعة زين الشركة الرائدة في خدمات الاتصالات المتنقلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن شركة زين السعودية فازت بجائزة صفقة العام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط بعد إتمامها لصفقتين، الأولى مرابحة بقيمة 8.63 مليار ريال سعودي «2.3 مليار دولار أمريكي»، والثانية بقيمة 2.25 مليار ريال سعودي «600 مليون دولار أمريكي».

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن مجلة «بروجكت فاينانس» الشهيرة – مقرها المملكة المتحدة – منحت الجائزة لشركة زين السعودية خلال حفل التكريم الذي اقامته في دبي مؤخرا، حيث قد نجحت «زين السعودية» في يوليو الماضي في تمديد تاريخ استحقاق عقد المرابحة بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي بشروط مرضية، كما أنها كانت حصلت في يونيو الماضي على قرض بمبلغ 2.25 مليار ريال سعودي «600 مليون دولار أمريكي»، وذلك بغرض استخدامه في عمليات التمويل.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجنهايمر في تعليقه على هذه الجائزة «ستظل مجموعة زين ملتزمة تماما بدعم عملياتها في المملكة العربية السعودية، ونحن فخورون بأن نرى الشركة تُمنح هذا التكريم لما قامت به من ترتيبات مالية حكيمة».

وأضاف جيجنهايمر بقوله «إننا على ثقة من أن التحولات التي تشهدها شركة زين السعودية ستجعل منها المشغل الأكثر نجاحا، وشريكا فعالا في مجمل عمليات المجموع».

ومن ناحيته قال الرئيس التنفيذي في زين السعودية حسان قباني «كان العام 2013 عاما مميزا بالنسبة لشركة زين السعودية، حيث تمكنت من إبرام عدد من الصفقات المالية المتميزة التي ساعدت على تحرير التدفق النقدي وتحسين وضعنا المالي».

وأضاف بقوله «هذه الخطوات وضعتنا بقوة في موقف أفضل، حيث بات بإمكاننا مواكبة التطورات المستقبلية لشبكة الجيل الرابع لدينا، و إطلاق تحسين خدمات المشتركين في الأعوام القادمة».

وبين قباني بقوله «إضافة إلى هاتين الصفقتين، فإن وضعية التدفق النقدي في زين السعودية قد تحسنت كذلك من خلال سماح وزارة المالية السعودية بتأجيل سداد المستحقات المالية وغيرها من الالتزامات لمدة سبع سنوات، مما يسمح بتأجيل دفع مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي إلى وزارة المالية حتى العام 2021.

الجدير بالذكر أنه وقبل إبرام صفقة المرابحة قامت زين بتسديد جزئي لتسهيلات سابقة بقيمة 100 مليون دولار، مستخدمة في ذلك جزءا من مصادرها المالية الداخلية، علما أن التطور المالي للشركة يتقدم في إطار الزخم الإيجابي العام الذي تتمتع به الآن، والناجم عن رفع مستوى أدائها مع تطبيق استراتيجية التميز في عملياتها، بهدف تقديم تجربة عملاء أفضل، و في نفس الوقت إبراز أفضل للعلامة التجارية.

شعار «زين»

الدليمي: «منتدى المتداولين» يسعى لتطوير أداء البورصة

أعلن المحلل المالي والإقتصادي عدنان الدليمي ان منتدى المتداولين سوف يتوسع في تنظيم فعالياته حيث سيتم تنظيم ندوات بصفة دورية بهدف متابعة الأعمال والفعاليات والنتائج، والعمل على تحقيق مصالح المتداولين والمتعاملين بالسوق، لافتا الى انه سيتم عقد فعالية شهرية تحت مسمى ديوانية المتداولين بهدف جمع والتقاء المتعاملين والمهتمين في البورصة، ومتابعة أعمال ومتطلبات تطوير البورصة ومساعدة الهيئات التنظيمية والرقابية، في أداء دورها على أكل وجه.

واكد الدليمي في تصريح صحفي ان تأسيس مشروع منتدى المتداولين بمبادرة شخصية بواسطة نخبة من المتداولين والمحالين والمراقبين والاعلاميين الاقتصاديين، المختصين في شئون بورصة الكويت، وأكد على أن هذا المنتدى هو مشروع غير تجاري ولا يهدف للربح وبتمويل ذاتي بحت وأهداف إجتماعية، وليس مرتبطا بأية جهة من الجهات. ويعنى منتدى المتداولين بالشكل الأساسي في المتداول وجميع ما يحمي مصالحه وأمواله، وهو مفتوح للمشاركة العامة وفي تواصل مع الجميع لخدمة الأهداف التي أنشأ من أجلها المنتدى. و قال الدليمي ان من الأهداف الأساسية وراء تأسيس منتدى المتداولين:

الإهتمام بكافة شئون المتداولين والمتعاملين في بورصة الكويت والأسواق المالية بشكل عام.

عقد الندوات التوعوية وورش العمل التدريبية والمؤتمرات الخاصة بالبورصة.

تنظيم وتقديم البرامج التدريبية والتأهيلية للمتداولين والمتعاملين بالسوق المالي.